



البلدان تتحمل مسؤولية مكافحة الإقليمية للجراد الصحراوي

العمل مع البلدان المعرضة
لهجمات الجراد الصحراوي

العمل من أجل تحسين عمليات
الرصد والرد على هجمات الجراد
حفاظاً على الأمن الغذائي

التعاون مع الشركاء الإقليميين
المتعددين بصورة تعاونية

العمل بفضل البلدان الأعضاء في
هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في
المنطقة الغربية، والمصرف الإفريقي
للتنمية، وفرنسا، والولايات المتحدة
الأمريكية، والبنك الدولي، وبلجيكا



عندما استجاب مسؤولو مكافحة المديرين تدريباً راقباً داخل سيارات مجهزة تجهيزاً جيداً إلى التقارير التي تلقوها بالراديو عن ظهور الجراد الصحراوي في مالي، كانت هناك كل العناصر التي تشير إلى أزمة ناشئة. وعلى أرض الواقع كان ذلك تدريباً تم التخطيط له بعناية فائقة، وتم وضعه بعد أشهر من الإعداد من جانب عشرة بلدان أعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، وكان أسلوب المحاكاة هو الأداة التي وضعتها البلدان الأعضاء في الهيئة بجانب عمليات مراقبة على الأرض ارتبطت بأنظمة قطرية وإقليمية وعالية ضماناً للملاحظة المستمرة لنشاط الجراد في المناطق الغربية والشمالية الغربية من أفريقيا، وقامت الوحدات الوطنية المستقلة لمكافحة الجراد بوضع خطط طوارئ، واحتفظت بمعدات مبيدات مخزونة للاستجابة السريعة. وعندما أنشئت هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية عام 2002، كان هناك عدد ضئيل من البلدان التي بها وحدات وطنية لمكافحة الجراد أو برامج مموله ذاتياً، ولكن مع تفهم البلدان لفوائد مثل هذه الوحدات على أمنها الغذائي وعلى اقتصاداتها، أعطت أولوية لمكافحة الجراد الصحراوي قترياً وإقليمياً في ميزانياتها.

كانت آخر الهجمات الضخمة للجراد في العالم قد استمرت لمدة سنتين فيما بين عامي 2003 و2005، عندما تصاعدت من مهاجمة بضعة آلاف من الهكتارات إلى ملايين الهكتارات، وهاجمت 20 بلداً على امتداد شمال أفريقيا، وتطلبت 13 مليون لتر من المبيدات، وبلغت تكاليف المقاومة أكثر من نصف مليار دولار أمريكي، وتسببت هذه الهجمة في خسائر في المحاصيل قدرت بأكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي. وتراجعت هجمات الجراد في نهاية الأمر أمام جهود المكافحة والأحوال الجوية غير المواتية، ولكنها خلفت ورائها خسائر في أغذية الملايين وفي سبل معيشتهم، بالإضافة إلى الأضرار البيئية للمبيدات التي استخدمت في جميع أنحاء المنطقة.

أما اليوم فإن فرصة تكرار هذه الأسراب الهائلة من الجراد في غرب وشمال غرب أفريقيا قد قلت بصورة هائلة بفضل العمل الذي تقوم به هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية الموجودة في منظمة الأغذية والزراعة. وتعمل هذه الهيئة، وهي واحدة من ثلاث هيئات إقليمية لمكافحة الجراد في المنظمة، بالتعاون مع 10 دول في المنطقة.

وعندما أنشأت منظمة الأغذية والزراعة هذه الهيئة في عام 2002، كانت هذه هي المرة الأولى التي ترتبط فيها بلدان غرب أفريقيا بإحدى الهيئات الإقليمية

في 2003-2005 قبل أن يبدأ تشغيل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، تؤكد بالفعل سواء للبلدان المتضررة أو للجهات المانحة أهمية وجود إستراتيجية

في المنظمة لمكافحة الجراد. وقد قدمت الهيئة - من خلال عملها بنظام الوقاية من طوارئ الآفات - إستراتيجية للمكافحة الوقائية أثبتت قدرتها على الاستدامة. والواقع أن أسراب الجراد التي ظهرت



نجحت البلدان في الكشف عن أربع هجمات للجراد ومكافحتها منذ عام 2006، دون أي مساعدة خارجية.

لمصلحة الجميع، حيث بإمكان البلدان التي تحتفظ بمخزونات المبيدات أن تتقاسمها مع البلدان التي تحتاجها. وبهذه الطريقة، فإن البلدان المستفيدة تتلقى هذه المبيدات دون أن تدفع شيئاً لتخزينها، وتقل فرصة تجاوز المخزونات لتواريخ صلاحيتها.

وفي أوائل عام 2012 تلقت البلدان الأعضاء في الهيئة تذكيراً صادماً لضرورة وجود مراقبة في جميع أنحاء المنطقة مع إنذار مبكر. عندما ظهر الجراد على حدود الجزائر وليبيا في الوقت الذي كانت مسائل الأمن تعوق المراقبة على الأرض وتعزل عمليات المكافحة. ونظراً لتراجع المكافحة، ظهرت مجموعات وأسراب من الجراد، واتجهت جنوباً نحو مالي والنيجر وتشاد، حيث تسببت أمور الأمن مرة أخرى في عرقلة جهود الرصد والمكافحة في كثير من المناطق، ووضعت المنطقة بأسرها في حالة تأهب.

ولكن حتى هذا التهديد المتصاعد كشف عن أن المنطقة أفضل استعداداً لمواجهة أي حالة طوارئ بأفضل مما كانت عليه عندما حدثت أزمة عام 2003. وبفضل هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، استطاعت وحدات المكافحة الوطنية أن تدرب بعض الأفراد تدريباً جيداً، وأن يكون لديها المعدات المناسبة والخطط العاجلة التي يمكن تعبئتها على وجه السرعة واستخدامها على الفور.

وتوفر هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية التدريب والمعدات لتدعيم الموظفين الوطنيين العاملين في مجال مكافحة الجراد، ممن يعملون في مسح المناطق الصحراوية، وجمع المعلومات عن الظروف الإيكولوجية وعن جماعات الجراد. ويتم ربط البيانات الوطنية بدائرة المعلومات عن الجراد الصحراوي في النظام العالمي للإنذار المبكر في منظمة الأغذية والزراعة في روما. وتتولى دائرة المعلومات عن الجراد الصحراوي تحليل البيانات الواردة من جميع البلدان، ومن صور الأقمار الصناعية بغية التنبؤ بتوقيت ظهور الجراد وأماكنه وحجمه وتكاثره وهجرته، حتى يتسنى إرسال إنذارات مبكرة إلى البلدان الأعضاء. ونتيجة للأعمال التي تقوم بها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، نجحت البلدان في الكشف عن أربع هجمات للجراد في أفريقيا الغربية ومكافحتها منذ عام 2006، دون أي مساعدة خارجية، وتراجعت المساحة التي تحتاج إلى التعامل معها إلى أقل من 50 000 هكتار.

البلدان تضع برنامجاً لتبادل المبيدات لمصلحة الجميع

يحفظ العديد من بلدان المنطقة بكميات كبيرة من المبيدات ضماناً للاستجابة السريعة لأي أحداث غير متوقعة. ولكنها تعرض نفسها لمخاطر تجاوز هذه المخزونات لتواريخ صلاحيتها، إذ أن التخلص من هذه المواد السامة بعد ذلك يصبح مشكلة. ولذا وضعت البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ترتيبات لتبادل هذه المبيدات

في المنطقة بأسرها لمراقبة الجراد ومكافحته، والقدرة على تنفيذ هذه الإستراتيجية والحفاظ عليها. والحقيقة أنه عندما ننظر إلى تكاليف أعمال المكافحة التي قامت بها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، نجد أن تكاليف مكافحة أسراب الجراد في عام 2003 تعادل تكاليف الوقاية لمدة 170 سنة.

الإنذار المبكر ورد الفعل المبكر يساهمان في النجاح

بمجرد الانتهاء من مكافحة أسراب الجراد في 2003-2005، خالفت هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية مع نظام الوقاية من طوارئ الآفات في إنشاء وحدات مستقلة ذاتياً لمكافحة الجراد بغية الإنذار المبكر ورد الفعل المبكر عند اكتشاف أسراب الجراد. وترسخت هذه الوحدات الآن في وزارات الزراعة في كل من الجزائر، وبوركينا فاسو، وتشاد، وليبيا، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتونس، وأصبحت تمول من ميزانياتها الوطنية. وبذلك تخرج هذه الوحدات من مجال السياسة، بما يكفل بقائها حتى لو تغير الوزراء.

تكاليف مكافحة أسراب الجراد في عام 2003 تعادل تكاليف الوقاية لمدة 170 سنة.